قياس أثر عمليات الاندمج المصرفي على مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية
- الولايات المتحدة الأمريكية دراسة حالة

م. عبد الحسين جاسم محمد
رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

المستخلص

تمثل عمليات الاندماج المالية والمصرفية وعمليات الاستحواذ والتملك أحد أهم الظواهر الاقتصادية في عصرنا اليوم، وبدأت ظاهرة اتساع نطاقاتها والانتشار في البلدان المتقدمة والثابتة على حد سواء. وارتبطت هذه الظاهرة بعمليات التحول والانفتاح الاقتصادي. وينظر كثير من المحللين إلى فكرة اندماج وكالو فعال في العالم المصري على اعتبارها تعبيراً عن حالة تنموية للوقائع المستمرة باستمرار، في اعتماد فكرة انقلاب على النمو بشكل متفرد في السوق، وربما من يعتبرها اتساعاً فرضية الواقع الفعلي للعمل المصرفي الذي أصبح يفرض بعض الشروط المتعلقة بالنجاح والاستمرار، مما يشير إلى ضرورة الاستجابة للإجراءات جديدة ومتطرفة باستمرار. أما المتغير الثاني في متغيرات العملية والتي جعل من الاندماج المصرفي حتمية هو تلك المتعلق بمقياس كفاءة رأس المال فيما لا يقل عن 8-12% من قيمة الأدوات المصغرة في الأوراق المالية في مصر. أدى الاعتبار الأخلاقي والمخاطر والشروط لجنة بابل 2، وهو دفع للمصارف المصغرة إلى الاندماج المصرفي مع بعضها البعض لتلبية الريادة المطلوبة من رؤوس أموالها لكي تستمر في السوق المصرية العالمية.

وتطلب هذه الدراسة أهمية من كون القطاع المصرفي على جانب كبير من الأهمية، ويشمل هذه من الافتراضات العالمية وبالتالي فإن دراسة التحديات والصعوبات التي يواجهها هذا القطاع في ظل التغيرات التي طرأت ونتظرها على جانب كبير من الأهمية، بما يتطلب تأهيل المناهج المناسب لكل احتمالات المخاطر التي قد تعرض لها هذه المصارف مثل الأزمات المالية والمصرفية التي قد تعني بها من جهة، ومواجهة التحديات والضغوطات من المناقصات في الأسواق العالمية من جهة أخرى.

ويتعلق البحث في فرضية بالنظر إن عمليات الاندماج المصرفي أثر كبير في فاعلية مؤشرات سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية. أما عن الأهداف التي يرمى إليها البحث فتتلخص بالاتي:

1- عرض مفهومية بعض المصطلحات المتعلقة بالاندماج المصرفي.
2- بيان أهمية الاندمج المصرفي في التحول من الأزمات المصرية.
3- قياس أثر عمليات الاندماج المصرفي في سوق نيويورك للأوراق المالية.

Abstract

The operations of financial and banking mergers, acquisitions and ownership are one of the most important economic phenomena of our time today, and become widespread deployment in both developed and growth countries, and this phenomenon linked with the operations of free and open economy. Many analysts viewed the idea of integration and merger into the world banks as an expression of a challenge to the new realities, between who attributed it by the inability to Keep individually in the market, and between who considered it as an imposed consistent of actual reality for banking which imposes certain conditions on the success and continuity, indicating the need to respond to new and evolving data continuously.

Either second variable of the variables of globalization which made the banking integration is imperative is that relating to capital adequacy standard for at least 8-12% of the value of Bank obligations of any Bank taking into account the risky assets and the requirements of Basel II Committee, leading small banks to the banking integration for generating the required increase of capitals to continue in the World Bank market.
This study is important because the banking sector so important and occupies a space of global economies, therefore, examine the challenges and pressures faced by this sector under the changes, which occurred and will occur are of a great importance, requiring appropriate climate preparing for each potential risk with these banks such as banking and financial crises that may racked by hand, and facing the challenges and pressures from competitors in world markets on the other hand.

The search starts from the premise that banking mergers of major impact on the effectiveness of securities market indicators in the United States. The objectives of the research can be summarized as follows:
1. Conceptual view of some banking terms for integration.
2. Importance of banking integration in banking crisis hedge.

المقدمة
بعد الامجاد المصرفي أحد المعالم الرائدة للتطورات المصرفية العالمية المعاصرة التي تزايد الاهتمام بها بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة وتعتبر من بينه انه يضيف الباحث في مجال مصريه المصارف كجزء من منظومة الامجاد الاقتصادي، وليست عمليات الاندماج المالية والمصرفية في حقه وجهة شاملة واسعة النطاق وانتشار في بلدان المتقدم والنموذجية على حد سواء. ورغم أن هذه الظاهرة تتعلق في الاندماج الاقتصادي، ينظر كبران من المحققين إلى فكرة الاندماج ك процيس مهم في العالم المصارف، حيث يعود صادرا عن وقائع المتحمسة باستمرار، فنحن نجد أن الاعتداء في التعليم المصرفية والمصرفية، مما يوثر على ضرورة الاستجابة لمتطلبات جديدة ومتنوعة باستمرار. ويبقى أن الامجاد المصري قد ينتشر بشكل كبير نتيجة من متغيرات الامجاد الذي لا يلزم أن يكون من متغيرات الامجاد المصرية الكبيرة التي تكون مقدمة على تطبيقها في السوق المصرفية العالمية، والذي يشمل أيضاً مسئوليات الامجاد المصري من مزمنة الامجاد المصرفي. نحن نجد أن الامجاد المصري تأتي ضمن اتفاقية تجارية الامجاد المصرية التي تأتي ضمن اتفاقية تجارية المصارف المركزي في زيادة حدة المناقشة في السوق المصرفية العالمية، وذلك لظهور العديد من المتغيرات المصرفية الكبيرة التي تكون مقدمة على تطبيقها في السوق المصرفية العالمية.

أما المتغير الثاني من متغيرات الامجاد المصري حاليه هو ذلك المتغير بيئة كفاءة رسول المقابل لا يقل عن 8-12% من قيمة الامجاد المصري لأي مصرف أو في ارتفاع الأسعار المختصرة من عرض أسعار الامجاد الذي لا تتم بنفس القدر في السوق المصرفية العالمية. وهذا كانت الامجاد المصري نتيجة لتسليط المتغيرين وغيرهما من التطورات الاقتصادية المشتركة في انتشار التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وتورثة المعلومات والخدمات، والتحري والقبول.

أولاً، أهمية البحث:
إن الاتجاه المصرفي على جانب كبير من الاهتمام ويشمل حيثًا من الاقتصاديات العالمية وبالتالي فإن دراسة التحديات والضغوطات التي تواجه هذه القطاعات في كل مكان من المصارف تطرح تحديات ومستوردوه على بعضًا من الجانب كبير من الاهتمام. مما يتطلب تعديل المناخ المالي الذي قد يتعذر مع هذا الامجاد المصرفي المصارف على بتاعته من تطوراته في السياق العالمي. بهما من جهة، وواجهة التحديات والضغوطات من المنافسين في الأسواق العالمية من جهة أخرى.

ثانياً: مشكلة البحث:
يعد القطاع المصرفي إلى العديد من المعادلات التي قد تعدد به الامجاد المالية، ومصريه بالعديد من القطاعات المصرفية في الاقتصاد الكلي، ويعني القطاع المصرفي في الولايات المتحدة المصرفية من أكثر القطاعات تضافًا مع باقي القطاعات المصرفية في غلب دول العالم، وذلك إدارات واستثمارات كبيرة جداً في هذا الامجاد المصرفي كجزء من الاستثمارات في باقي دول العالم، وبالتالي فإن أي تطورات مصرفية في شعوره إلى باقي دول العالم يتسبب هذه التطورات الاستدامة، مما ينطبق من هذا القطاع الحيوي إنتاج سياسات مالية للتحوط من مثل هذه المخاطر أو التقليل من حدتها أو تحملها والتفاعل لها.

ثالثًا، فرضية البحث:
يتعلق البحث عن فرضية مفادها أن الامجاد المصرفي أثر كبير في فاعلية مؤشرات سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية.
رآبأ: أهداف البحث:

هدف البحث الى عدد من الأهداف من اهمها:
1- عرض مفاهيم بعض المصطلحات المتعلقة بالاندماج المصرفي
2- بيان أهمية الانتشار المصرفي في التحول من الارزات المصرافية
3- قياس اثر عمليات الانتشار المصرفي في سوق الأوراق المالية الأمريكي

المبحث الأول

أتئر نظري للانتشار المصرفي والتحرر المالي

أولا: مفهوم الانتشار المصرفي واهم اهدافه

يشتى مصطلح الانتشار من مفهوم انيس يعرف بالاندماج، والذي يعد واحد تقسيمات الاستياء (Takeover) والذي يمكن

تعريفه على أنه: عملية السيطرة والتحكم من قبل مؤسسة أو سلطة مؤسسة أخرى يطلق عليها المؤسسة المتموجة (Ross, 2003: 818)

وعند عملية الاستياء الى ثلاث سنوات او اشكال هي:
1- الدكت (Acquisition): ويجسد عملية التأسيس ضم مؤسسة ما عن طريق عملية شراء الجزء الكثير من

الأسهم الممولة لهذه المؤسسة أو عن طريق شراء الجزء الكثير من اصولها (Brine, 2000: 4)

ويقسم الانتشار بدوره الى ثلاث سنوات هي:
- الانتشار (Merger): وهي عملية اتحاد او مناورة بين مؤسسات او أكثر تحت إدارة واحدة هي إدارة المؤسسة الدامية

- أصول الاستياء (Assets Purchase): وهي عملية شراء مؤسسة ما (المنظمة الأخيرة) الجزء الأكبر من

الأسهم الممولة (المنظمة المتموجة) (Ross, 2003: 819)

- التسيرة الاستياء الخاصة (Anomaly Contest Procedures): وهي عمليات السيطرة والاستحواذ التي يقوم بها

المجموعة من المستثمرين على مؤسسة ما عن طريق اجراء شراء جزء كبير او كل الاسهم الممولة لهذه المؤسسة في السوق

- العمليات السرية بالوكالة (Proxy Contest Procedures): وتشمل عمليات استحواذ او ضغطة بعض المساهمين

الذين في مؤسسة او منظمة على هذه المؤسسة عن طريق اجراء تغيير المداريين الحاليين وفقاً للتصويت داخل

مجلس الإدارة واتخاذ مجد وباليا السيطرة على جميع قرارات المؤسسة (Depamphilis, 2001:5)

وفي السياق المصرفي يمكن تمييز الانتشار المصرفي على أنه: عملية ادانية لكيان مصرفي في كيان مصرفي آخر

للحروج لكيان واحد من ميزات نادرة ويشير إلى نافذية وتفرد للحساب في غمار التحديات العالمية الكبيرة وتتم مع عملة

المالية

وقد اختلت النظرية إلى الانتشار المصرفي، مما كان سابقاً قدم بعد فلل أو الخصائص التي تحدث المصرات هي السبب وراء

البحث عن مصادر أخرى تتدخل كشريك وتجدد معه يطلق عليه معروف الصور ان الالتزام، من ضرورات إيجاد الحلول

المالية للمشكل والتكتلات التي تتعشى بها الصور ان الالتزام، من خلال نظم محلية التجلد ومنظمة التجارة الاقليمية والتي يشرف الاستجابة الى الاحسن القواعد وتحرير

الخدمات المالية وتحقيق رسوم سداد الدنانيم وفعلاً فإن خطة الانتشار المصرفي يغيب عن تخليد ضمن إطار مجموعة الاجراءات

الاستراتيجيات التي يحذى فيها تعيش المتغيرات قرار عملية الانتشار للأطراف الرئيسية في هذه العملية. وعد هذه الاستراتيجية من

عملية تمكين السعرSFML بالوصول الى بعض المسائل الإستراتيجية؟ (Strategic Transactions) وذلك كونها تمت ميزاً قراراً

محوراً يؤدي الى تغييرات جذرية في العمل المصرفي، وتشمل التغييرات في الإدارة والملكية والملكية وغيرها من المواد المتعلقة بال المصرفي، لذلك

وقد نجد ان الانتشار ترميم نفس ضد استغلال فرص الانتشار والاستحواذ، والتكتلات من الامور من كباة الاستراتيجية

إن التوصيف الفائق لأهداف عملية الانتشار المصرفي في سياق إدارة أزمات أو متحف بقرارات الانتشار في تحديد

السبب الرئيسي لللازمة في الكيفية التي تقوم عليها هذه العملية والوقت المناسب لها.

وفي الواقع فقد قد تأثر الكثير من البايجين والمستشارين في هذا الجانب ارتفاع فيها بما يخص الهدف الرئيسي لعملية الانتشار

السعي إلى خلق وحدات مصرفية كبيرة قادرة على المناقشة وزيادة الأرباح دون الخروج عن مبادئ العمل المصرفي.
2- إيجاد مصارف جديدة للاستثمار وتوزيع الخدمات المصرفية وفتح أسواق جديدة والذي يؤدي بدوره إلى
وحود ظروف ملائمة لتحقيق فوائد الحجم بالاعتماد على المكانتة والأجهزة الحديثة.
3- خلق نوع من زيادة التكافؤ في التعاون مع المؤسسات والمنظمات المالية أمر الذي يحقق في النهاية زيادة هامّة العوائد
المتحقة لهذه المصارف وذلك بزيادة الربحية وخفض التكاليف نتيجة لزيارة الفترة التسويةية وتحسين كفاءة ومستوى أداء
الخدمة المصرفية.
4- تحسين وضع المساهمين من خلال سعي المصارف الدائمة إلى تنوع الأيرادات
5- تحقيق تدفق نقد (Cash Flow) على مواجهة التطورات وتحسين قدراتها التنافسية داخلياً وخارجياً.
6- السيطرة على السوق المصرفية من خلال عملية تجميع المصارف يتيح امكانية المنافسة ويرفع من امكانية تحقيق الربح.
7- تخفيف المخاطر عن طريق تنوع الاستثمارات فضلاً عن خلق مصادر جديدة لرأس المال.

ثالثاً: أنواع الإندماج المصرفي ودفعة الرئيسي:
عادة ما يتم تبويب الإندماج المصرفي وفقاً للمعايير الآتيين:
المعيار الأول: طبيعة النشاط:
- يتم تقسيم الإندماج وفقاً لهذا المعيار إلى أنواع الأثنية:
  أ. الإندماج الإفقي (Horizontal Merger) وهو الإندماج الذي يتم بين مصرفين أو أكثر يعملان في نفس النوع من النشاط أو
  إنتشارة مترابطة فيما بينهما ويدعم المصارف الناتج عن عملية الإندماج بالعمل في نفس النشاط ولكن بحجم أكبر وتعاملات أسوأ
  من ذي قبل مثل مصارف الاستثمار والمصارف التجارية أو شركات التمويل (ح. 2005:321).
  ب. الإندماج العمودي (Vertical Merger) وهو الإندماج الذي يتم بين المصارف الصغرى في المناطق المختلفة والمصارف
  الكبيرة في المدن الرئيسية إذ تصبح هذه المصارف الصغرى فرعًا وامتدادًا للمصارف الكبيرة أو أنها عملية إندماج بين المصرف
  الرسمي والفرع ويشمل هذا النوع من الإندماج السعي من المصارف للوصول إلى اقتصادات التكامل العمودي والحصول على
  مساحة أكبر في السوق (ح. 943:2000).
  ج. الإندماج المختلط (Mixed Merger) وهو عبارة عن عملية إندماج تم بين مصرفين أو أكثر يعملان في انشطة غير
  مترابطة فيما بينهما وما يمكن التوازي في النشاط بين المصارفيين المندمجين مثل إندماج مصرف استثماري مع مصرف
  تجاري.
  د. الإندماج المتجانس (Congener Merger) وهو إندماج متشابه أو مصرفين يتوافق نشاطهما واقترابهما في بعض الأعمال
  دون الوصول إلى التكامل الإفقي أو العمودي.
وفيما يلي شكل ووضح تقنيات الإندماج حسب طبيعة النشاط:

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على تصنيفات البحث.
المعيار الثاني: طبيعة العلاقة بين إطراف الاندماج
وفقاً لهذا المعيار يتم تقسيم الاندماج إلى الأنواع الآتية:
أ- الاندماج الودي أو الاختياري (Friendly or Voluntary Merger) وهو الاندماج الذي يتم به اتفاق ورغبة مشتركة بين إدارة المصرفين (المدمج والمدموج)، وتحقيق الامتيازات التنافسية في العديد من دول العالم. تتم هذه الأنواع لأنها تؤدي إلى خفض تكاليف التشغيل وتوزيع المخاطر على مساهمي المصرفين المدمجين. وتستحق الحجم الأفضل والأمثل للوحدات المصرفية مما يجعلها قادرة على مواجهة المنافسة وتحقيق أعلى معدلات ربحية. وهو الاندماج الذي تم تجربته في معظم النماذج كأنماطة تصفية الجهاز المصرفين من المؤسسات المالية التي تواجه أزمات قد تؤدي إلى الألفا، ولا يمكن عن طريق سبل قانونية وقانونية على الاندماج لاقى اعترافاً صريحاً ووافقاً من طرف المصرف الدامج يحقق لقاء تعيدة وتحقيق الامتيازات المصرفية في كافة.
ب- الاندماج القسري (Compulsory Merger): وهو الاندماج الذي تجنبه الأطراف في الأصل ولكن يمكن عن طريق قوانين وقوانين على طرف المصرف المدمج يقرر لقاء تعيدة وتحمل الامتيازات المصرفية المصرفية كافية.
ج- الاندماج العلائي (Hostile Merger): وهو الاندماج الذي تخضعه إدارة المصرف المدمج (المستفيد) في أوقات قواعد الأندماج في تقدم عروض إلى مالكي المصرف المدمج ويدخلن في الأندماج وينتظر اثرهم لقاء عروض معين أو يقوم بجمع هذه الأندماج ويكسب سيطرة على المصرف المدمج.

والشكل الآتي بين تقسيمات الاندماج بحسب طبيعة العلاقة بين إطراف الاندماج

أنواع الاندماج بحسب طبيعة العلاقة بين إطراف الاندماج

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على تصنيفات البحث.

وتعتبر المؤلفة من أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة الاندماج المصرفي وأبرز جوانبها يتلخص في التغابن الاقتصادي والتحولات التي تطرأ على مفهوم المنافسة، بالإضافة إلى ذلك ظهور منظمة التجارة العالمية التي تهدف إلى تعزيز التعاون على التجارة والخدمات العالمية. وبالتالي نمو تكيّف قوى الاقتصادية حول العالم، وعلى الرغم من تعدد المبادرات والتضاعف لعمليات الاندماج، إلا أن تقديمها يندلع نحو النمو وتنمية أرداً في الأندماج أو كلاهما ندرج أبسط ونظام نقوة في الأسواق المحلية والإقليمية، وبالتالي القدرة على المنافسة والاستمرارية والتي تستطيع المصارف الصغيرة تتبعها في ضوء تكاليف التأهيل.

1- تهيئة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ودخولها في مجال العمل المصرفي، ولها اهتمام تشكل إحدى ركائز الوجود في الأسواق المحلية والإقليمية، وبالتالي القدرة على المنافسة الاستمرارية.

2- محاولة الجهاز المصرفي، إذ يعد تأسيس الجهاز المصرفي وتعدد هزات مصرفية تؤثر بحالي على حجم النقدية في من ضمن أولويات القائمين على القطاع المصرفي، ويعد أحد المبادرات المهمة لقيام السلطات النقدية بإتخاذ قرارات الاندماج لبعض المصارف.
3- اقتصادات حجم الكبير تؤدي إلى تقليل التكاليف وبالتالي زيادة الربحية. وتعزى أرباح النمو في السوق المصرفية على مستوى البنك وحسن الحالة المالية للبنك.

4- التحول إلى حجم حجم الكبيرة، إذ يتم تعزيز حجم البنوك ناجم عن زيادة الخدمات المقدمة في السوق المصرفية وتحسين القيادة المالية للبنك.

5- التحول إلى حجم الكبيرة يعكس ضعف قدرتها التنافسية في الأسواق المصرفية وإقامة شراكات مع بنوك أخرى.

رابعًا: ميزات الانتفاخ المصرفي

على الرغم من أهمية التحليلات لعملية الانتفاخ المصرفي إلا أن عمليات الانتفاخ يمكن التغلب عليها من خلال اتخاذ مجموعات من القياسات والإجراءات الكبيرة متزامنة. كونها مجرد خطية قيد الحركة من خلال اختصار وتيرة البيانات. وتعطي التحليلات الحالية في العقبة المصرفية في السوق المحلية والمنظمات التنافسية في السوق المصرفية.

(1) التعاونات (Synergy)

أ- إذا تم الانتفاخ لعملية الانتفاخ، فإنه ينتج من تنويع مجموعات من القياسات والإجراءات الكبيرة متزامنة. كما ينتج من تمثيل الأفكار الأمثلة في العقبة المصرفية في السوق المحلية والمنظمات التنافسية في السوق المصرفية.

ب- الانتفاخ الضربي

والذي يتم خلال النقل من حجم الانتفاخ، إذا تم تنويع مجموعات من القياسات والإجراءات الكبيرة متزامنة. كما ينتج من تمثيل الأفكار الأمثلة في العقبة المصرفية في السوق المحلية والمنظمات التنافسية في السوق المصرفية.

(2) صياغات الانتفاخ في عمليات تنог ونيل التمويل (العوامل)

بالنسبة لواضعات الأفكار الأمثلة في العقبة المصرفية في السوق المحلية والمنظمات التنافسية في السوق المصرفية.

تهدف بعض المناشط إلى الانتفاخ أخرى بهدف السيطرة عليها وتلوث جلسات الانتفاخ الفعالة. (Defensive Merger).

خامسًا: التحول المالي وأهم أهدافه

حيث عملات التحول المالي خلال العقود الثلاثة الأخيرة باهتماماً واسعاً، إذ تجاوز استراتيجيات التحول المالي وعملية الغاء الفروض والملامح الأخرى.

1- التحول المالي المعني للواضع (العوامل) وهو مجموعة الأساليب واجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تحفيز درجة القيد المفروض على كل من النظام المالي، بوصفه نشاطاً خاصاً.

2- التحول المالي بالمعنى الضيق يراد به عملية تحويل عملات السوق المالية من الفروض المفروضة عليها والتي تعظ عملية تدويل الأوراق المالية ضمن المصاريف الدولارية.

وتشمل التحول المالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- تلبية الانتفاع في الأسواق المالية للحصول على أكبر قدر من رؤوس الأموال الدولية. إذ أن التغيرات التي اجتاحت الاقتصاديات الإسلامية والتي كان من إرهزها تغيرات أسعار العملة لصالح الدولار وتحملن أسعار القروض الدولية والتي عملت بالدائم على تغيير النظام النقدى والمالى الدوليين، ودفعت العديد من تلك الاقتصاديات إلى إعطاء حية أكبر للتحولات الخارجية مع تجهيز ميزانية العملة.
حقق فاعلاً اعلاً وکفاءة أكبر ألاية عمل الأسواق المالية وذلك لتعبئة المدخرين المحلية والأجنية وتستخرجها في زيادة معدلات الاستثمار فيها وفضح المجال للمستثمرين والمرفرين المحليين للحصول على فرص استثمارية ومشاريع تمويل دولية الأمر الذي يفتح جرى الانطلاق إلى فتح المجال لزحمي المستثمرين والمرفرين المحليين بنظامهم الأذلي.

3- تزامن سياسات التحرير العالمي مع التوجه الكبير نحو عمليات تحويل التجارة الدولية ونحو المعالم المالية في ظل تغيرات العولمة المالية وتجارة الخدمات المالية والمضارب بصرف النظر ضمن المفاوضات التجارية متمدة الأطراف خلال هيئة الأركو وانضمامه للمنظمة التجارة الدولية (GATS) وذلك عن طريق إبرام اتفاقيات عامة تجارة الخدمات (WTO) ما قد يتم قانون التحول العالمي تهنئة測ة السلاء المالية والمصرفية تعمل بطريق فعالة على ويكفاءة أكبر في حالي اقتصاد سدادها في شكل زمني ممتاز للنظام الدولي والمصرفية، وبالتالي يمكن لهذا النظام أن ينتمي القردة على مواجهة تحديات المناقشة التي تفرضها السوق المفتوحة مع بيئة الأسواق المالية والمصرفية العالمية.

المبحث الثاني

واقع الاتصالات المصرفية وسوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية

أولاً: واقع الاتصالات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية

يرجع القطاع المصرفية في الوقت الحاضر إلى تحسينات كبيرة نتيجة عمليات التحرير العالمي والتطور الكبير في حقل التسويق من جهة وحدة المنافسة في الخدمات المصرفية المقدمة من جهة أخرى. إضافة إلى التكنولوجيا المتقدمة والتطورات في شانتحين المجالات المالية والصرفية. إن عملية تخفيض وتكييف الحوافز والمحددات على المؤسسات المصرفية في ظل العولمة المالية والصرفية التي احتاجت العالم في العقود الأربعة الأخيرة، أدت إلى زيادة حدة المنافسة في بنية الأعمال داخل هذا القطاع المحلي.

والإضافي منشأ هذه الاتصالات المصرفية وتعمل على مجمل القطاعات المالية والمصرفية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، ونعت قدرة لبعض الالاتصالات المصرفية في عمليات قطاع الورقة المالية، وعمليات الاقتراض في القطاع الخاص، والحوافز المالية والضرائب المقدمة على المنافسة الصرفية وраст مشاركتهم في هذه القطاعات، ما قد يسهم في النمو والتنمية المستدام في الأسواق المالية العالمي.

وقد بدأ مؤشر عدد المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية في الارتفاع ببداية القرن العشرين وهذه الفعالة استمرت إلى حدوث أزمة الأموال العظمى في عام 1920-1933 م. إذ انخفض عدد المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية من 13400 (صرف) قبل عام 1920 لتصلى بعد عام 1920م نحو 4550 (صرف) يزداد اعماله ونتيجة التدفه في السياق المحلي لتبني تصريحات وإصلاح المصرفية والписать المصرفية أو زيادة المنافسة المصرفية وأسباب أخرى، إذ لجوا هذه المصادر إلى استجابة الاتصالات، وقد بلغ عدد المصارف التي لجأت إلى عمليات الاتصالات في فترة الخمسينات من القرن الماضي نحو 1600 ($1027)

وفي عام 1960 صدر قانون خاص بالعمليات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية ولكنه يكن على مستوى المطلوبة لتحديات قطاع المصرف في وقتها لعولمة ما في عام 1965 لتشمل بعض المباني التي أقرها القانون في عام 1960. وقد شهد عدد السيمبات والدائنين من القرن الماضي تطبيقاً كبيراً جداً في عمليات الاتصال داخل القطاع المصرف في الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن تم بعد عدد من القوانين في هذا الصدد مثل قانون الفناء للمصارف في العالم والصادر بناء على اجتماع اجتماعات وموارد كليبة لعمليات الاتصال داخل الولايات المتحدة الأمريكية

واعتمد منشأ الاتصالات المصرفية بطريقه كبيرة في الفترة التي تلت عدد الثمانينيات ولكن هذا النشيكة يتظم بصورة كبيرة في أوقات الاتصالات العالمية والمصرفية التي تحدث على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية وحتى في بعض الأوقات على مستوى العالم بسبب الاتصالات الكبرى والمشتركة للقطاع المالي والمصرفي داخل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال القطاع المالي والمصرفي العالمي.

وتفيد الاتصالات الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية بسيطرة على عملية تنظيم جميع الاتصالات المصرفية وتعذر المماطل أو الودائع المتضمنة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي (The Federal Reserve Board) أو المجموعة المصرفية (The Federal Deposit Insurance Corporation (FDIC)

الجدول الأول يبين عدد الأندماجات في الولايات المتحدة الأمريكية في منع عام 1960 ولغاية عام 2010 وعلى النحو الآتي:

جدول (1)

عدد الأندماجات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية للمدة (1980-2010)

<table>
<thead>
<tr>
<th>معدل النمو السنوي (%)</th>
<th>عدد الأندماجات</th>
<th>السنوات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>89.0</td>
<td>359</td>
<td>1981</td>
</tr>
<tr>
<td>17.0</td>
<td>420</td>
<td>1982</td>
</tr>
<tr>
<td>1.90</td>
<td>428</td>
<td>1983</td>
</tr>
<tr>
<td>3.00</td>
<td>441</td>
<td>1984</td>
</tr>
<tr>
<td>7.70</td>
<td>475</td>
<td>1985</td>
</tr>
<tr>
<td>20.6</td>
<td>573</td>
<td>1986</td>
</tr>
<tr>
<td>13.3</td>
<td>649</td>
<td>1987</td>
</tr>
<tr>
<td>(27.9)</td>
<td>468</td>
<td>1988</td>
</tr>
<tr>
<td>(25.2)</td>
<td>350</td>
<td>1989</td>
</tr>
<tr>
<td>4.30</td>
<td>365</td>
<td>1990</td>
</tr>
<tr>
<td>21.4</td>
<td>443</td>
<td>1991</td>
</tr>
<tr>
<td>(4.10)</td>
<td>425</td>
<td>1992</td>
</tr>
<tr>
<td>17.9</td>
<td>501</td>
<td>1993</td>
</tr>
<tr>
<td>9.40</td>
<td>548</td>
<td>1994</td>
</tr>
<tr>
<td>10.6</td>
<td>606</td>
<td>1995</td>
</tr>
<tr>
<td>(8.90)</td>
<td>552</td>
<td>1996</td>
</tr>
<tr>
<td>(23.6)</td>
<td>422</td>
<td>1997</td>
</tr>
<tr>
<td>22.8</td>
<td>518</td>
<td>1998</td>
</tr>
<tr>
<td>(19.7)</td>
<td>416</td>
<td>1999</td>
</tr>
<tr>
<td>8.70</td>
<td>452</td>
<td>2000</td>
</tr>
<tr>
<td>(21.7)</td>
<td>354</td>
<td>2001</td>
</tr>
<tr>
<td>(22.0)</td>
<td>276</td>
<td>2002</td>
</tr>
<tr>
<td>(18.8)</td>
<td>224</td>
<td>2003</td>
</tr>
<tr>
<td>16.5</td>
<td>261</td>
<td>2004</td>
</tr>
<tr>
<td>3.10</td>
<td>269</td>
<td>2005</td>
</tr>
<tr>
<td>13.4</td>
<td>305</td>
<td>2006</td>
</tr>
<tr>
<td>(7.50)</td>
<td>282</td>
<td>2007</td>
</tr>
<tr>
<td>(7.80)</td>
<td>260</td>
<td>2008</td>
</tr>
<tr>
<td>(55.4)</td>
<td>116</td>
<td>2009</td>
</tr>
<tr>
<td>49.1</td>
<td>173</td>
<td>2010</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المصادر الآتية:
- الموقع الإلكتروني للجهاز الفيدرالي (FDIC) : (www.fdic.com).
- الأرقام التي بين الإقواس هي قيم سالبة.

من الجدول السابق يتبين أن عدد الأندماجات في الولايات المتحدة الأمريكية قد شهد ارتفاعاً ملحوظاً وسريعًا خلال مجيء الديون المصرفية والمنصورية في زيادة عمليات الأندماج المصرفية وانخفاضها إلى الأوضاع المالية والمصرفية التي مرت بها الولايات المتحدة في عقود هذه المدة.
فناح ظهير الإعفاء في عمليات الأداء المصرفية من عام 1980 إلى عام 1987، إذ بلغت نسب التفاوت في عام 1987 نحو 64.9% (متفقة مع وما ينوي نمو مقترح 21.8%) خلال مجمل هذه الأدلة. وقد اكتسبت إجمالي الادعاءات في عام 1988 و1989، وذبح احتشاد كبير نقط تعيين تعرق أكبر سوق أوروبا في أمريكا. 

أعمال الإرث في عام 1987 أطلق عليه أيا التأثير المالي، وذلك بسبب الادعاءات تحل في التأثيرين بين العرض والطلب على عدالة المالية والأعمال المصرفية في نطاقها أخرى. 

هناك عدد مؤثرات في سوق نيويورك للأوراق المالية يمكن الإعتماد عليها في مراجعة نشاط السوق وتمكين المستثمرين من بناء توقعاتهم الخاصة في تكوين محفظتهم الاستشارية وبالتالي إدارتها بشكل يتوافق مع مبادرات في التكامل بين الربح والمخاطر. ومن هذه المحاور المهمة هي 

في ذكراء النواحي للأدلة العالميات – المجلد التاسع – العدد الأول / أignerانس / 2011
- مؤشر الداو جونز (The Dow Jones Index) يعد هذا المؤشر من بين أقدم المؤشرات في سوق نيويورك. ويتكون هذا المؤشر من (12) شركة في بادية الامر ليصل إلى 30 شركة، تم تصنيفه على عدد من التقييمات ليضم بعدها اسمه مكونة من الآتي:
  - مؤشر الداو جونز الصناعي: يتكون من (30) شركة كبرى في حقل الصناعات.
  - مؤشر الداو جونز الخديمي: يتكون من (15) شركة كبرى في حل الخدمات.
  - مؤشر الداو جونز للمؤسسات الفلل والمواصلات: يتكون من (20) شركة.
  - مؤشر الداو جونز الزيت: وهو المعدل المركب للمؤشرات الثلاثة أزمة الذكر، ويتكون من (65) شركة.

- مؤشر ستاندارد آند بور (Standard & Poor's 500) يعد هذا المؤشر ذو نطاق أوسع من مؤشر الداو جونز وذلك للدعي الكبير من الشركات المكونة لهذا المؤشر والتي تبلغ نحو (500 شركة) ويتكون من خمسة أنواع وفقًا لتصنيفات وقطاعات مختلفة هي:
  - مؤشر الصناعي المركب: يتكون من 400 شركة صناعية.
  - مؤشر الخدمي المركب: يتكون من 40 شركة خدمية.
  - مؤشر الفنادق والمواصلات المركب: يتكون من 20 شركة.
  - مؤشر المال المركب: يتكون من 40 شركة مالية.
  - مؤشر S&P المركب: يتكون من المؤشرات السابقة ويحتوي 500 شركة.

- مؤشر ناسداك كومبوزيت (Nasdaq Composite) وهو مؤشر مرجع لرأسمال السوق وشمل لكل الأسهم في السوق وقد بدأ حساب هذا المؤشر في عام 1971 بقيمة اساس 100.

- مؤشر ناسداك 100 (Nasdaq 100) وقد بدأ هذا المؤشر في عام 1985 بقيمة اساس (250 نقطة) وهو لا يحتوي على أسهم شركات مالية.


- المؤشر المركب لسوق نيويورك (The NYSE Composite Index) أقرت سوق نيويورك في عام 1966 مؤشرًا مركبًا عامًا للسوق لقياس اسعار جميع الأسهم المدرجة فيها.
وتحوي الجدول التالي:

جدول (2):

<table>
<thead>
<tr>
<th>المؤشر العام (المركب)</th>
<th>عدد الشركات</th>
<th>معدل دوران (السهم (%))</th>
<th>حجم التداول (بليون دولار)</th>
<th>القيمة السوقية (بليون دولار)</th>
<th>السنوات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1908.4</td>
<td>1774</td>
<td>30.2</td>
<td>1336.2</td>
<td>4424.9</td>
<td>1990</td>
</tr>
<tr>
<td>2426.0</td>
<td>1885</td>
<td>26.2</td>
<td>1553.5</td>
<td>5939.8</td>
<td>1991</td>
</tr>
<tr>
<td>2539.9</td>
<td>2089</td>
<td>29.0</td>
<td>1764.6</td>
<td>6079.2</td>
<td>1992</td>
</tr>
<tr>
<td>2739.4</td>
<td>2361</td>
<td>32.6</td>
<td>2305.1</td>
<td>7069.2</td>
<td>1993</td>
</tr>
<tr>
<td>2653.3</td>
<td>2570</td>
<td>88.1</td>
<td>6002.9</td>
<td>6815.6</td>
<td>1994</td>
</tr>
<tr>
<td>3484.1</td>
<td>2675</td>
<td>108.9</td>
<td>9540.9</td>
<td>8760.7</td>
<td>1995</td>
</tr>
<tr>
<td>4148.0</td>
<td>2907</td>
<td>128.3</td>
<td>11674.7</td>
<td>9100.0</td>
<td>1996</td>
</tr>
<tr>
<td>5405.1</td>
<td>3047</td>
<td>109.1</td>
<td>12761.5</td>
<td>11700.0</td>
<td>1997</td>
</tr>
<tr>
<td>6299.9</td>
<td>3114</td>
<td>116.7</td>
<td>16222.8</td>
<td>13900.0</td>
<td>1998</td>
</tr>
<tr>
<td>6876.1</td>
<td>3025</td>
<td>128.2</td>
<td>21404.3</td>
<td>16700.0</td>
<td>1999</td>
</tr>
<tr>
<td>6945.5</td>
<td>2862</td>
<td>155.2</td>
<td>27469.3</td>
<td>17700.0</td>
<td>2000</td>
</tr>
<tr>
<td>6236.3</td>
<td>2798</td>
<td>183.9</td>
<td>29241.6</td>
<td>15900.0</td>
<td>2001</td>
</tr>
<tr>
<td>5000.0</td>
<td>2798</td>
<td>306.9</td>
<td>40816.6</td>
<td>13300.0</td>
<td>2002</td>
</tr>
<tr>
<td>6464.0</td>
<td>2750</td>
<td>189.0</td>
<td>32499.9</td>
<td>17200.0</td>
<td>2003</td>
</tr>
<tr>
<td>7250.0</td>
<td>2768</td>
<td>160.8</td>
<td>31511.6</td>
<td>19600.0</td>
<td>2004</td>
</tr>
<tr>
<td>7754.0</td>
<td>2767</td>
<td>170.6</td>
<td>36168.8</td>
<td>21200.0</td>
<td>2005</td>
</tr>
<tr>
<td>9138.0</td>
<td>2847</td>
<td>130.8</td>
<td>32707.4</td>
<td>25000.0</td>
<td>2006</td>
</tr>
<tr>
<td>11432.4</td>
<td>2847</td>
<td>109.7</td>
<td>34430.5</td>
<td>31400.7</td>
<td>2007</td>
</tr>
<tr>
<td>9974.9</td>
<td>2756</td>
<td>102.1</td>
<td>27940.6</td>
<td>27380.0</td>
<td>2008</td>
</tr>
<tr>
<td>8456.7</td>
<td>2588</td>
<td>89.2</td>
<td>16960.2</td>
<td>19012.0</td>
<td>2009</td>
</tr>
<tr>
<td>9859.8</td>
<td>2723</td>
<td>93.4</td>
<td>20431.9</td>
<td>21879.6</td>
<td>2010</td>
</tr>
</tbody>
</table>

Source:

تعد سوق نيويورك للأوراق المالية من بين أكبر وأشهر الأسواق المالية في العالم وتعد رؤوس الأموال المستثمرة في هذه السوق كبيرة جداً فضلاً عن اجتماع التداول مما يعكس في كبر حجم مؤشرات الأداء المالي في هذه السوق. ومن خلال متابعة تطور مؤشرات سوق نيويورك للأوراق المالية لاحظ التطور الكبير في جميع هذه المؤشرات خلال هذه الفترة (1990-2010) مع مواجهة هذه المؤشرات تذبذبًا في بعض السنوات. ولكن الملاحظة الأمثل هي الاختلافات الكبير في معدل هذه المؤشرات في أعوام 2008 و 2009 وكان ذلك طبيعيًا بسبب الأزمة المالية الأخيرة والتي عصفت بكافة المؤشرات الاقتصادية داخل الولايات المتحدة الأمريكية وامتدت آثارها لتطال معظم دول العالم من خلال القطاع الرقمي المتصل بالقطاع المالي المصرفي. إن سبب هذه الأزمة كان من أسباب أساسيين هما المصرف والأسواق المالية، وربما أن هذه تشابكات كبيرة جدًا لسوق نيويورك للأوراق المالية مع معظم الأسواق المالية العالمية فقد انتقلت آثار الأزمة إلى باقي الأسواق المالية العالمية والعربية بصورة سريعة جداً. وفي جانب المصارف الأمريكية فإن هناك استثمارات كبيرة من المستثمرين والمودعين الاجنبي في هذه المصارف وبالتالي فإن الضرر الذي طال المصارف الأمريكية انتقل إلى التأثر على جميع المودعين والمستثرين فيباقي دول العالم.

هذا يعني الجسم والمصرفية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية الخطوة التي قامت بتخفيضها الجزء المالي إضافة إلى بعض التنازل في القطاع المالي المصرفي قد شهدت سوق نيويورك للأوراق المالية تحولاً نسبيًا في جميع مؤشراتها خلال عام 2010.
المبحث الثالث
قياس أثر الانت=*داجات المصرفية في مُؤسّرات سوق نيويورك للأوراق المالية

أولاً: تركيب النموذج الاقتصادي

تُطلِق عملية تحديد الظروف الاقتصادية من تحديّد الهيكل الاقتصادي الذي يُؤثر تلك الظروف، ويبين طبيعة وملامح العوامل المؤثرة والعمليات المثيرة أو المستهدفة والتي يُطلق عليها المتغيرات المستقلة والمتغيرات المعتمدة على التوالي، وهذا يُستند إلى مجموعة البيانات الخاصة بواقع النشاط الاقتصادي قيد الدراسة ومن ثم يمكن بناء النموذج الاقتصادي في ضوء تلك المعتقدات.

ويُركِب النموذج من معادلة واحدة أو مجموعّة من المعادلات وكل معادلة من معادلات النموذج تفضيل متغيراً واحداً بِدالة المتغيرات الأخرى، وما يُتَصِل بها من مُؤسَّرات (معامِلات) (coeficients) (و/و تَوَابع) (Dependent variables). إذا فَإن عملية توصيف النموذج الاقتصادي، فِي فاة، توظَيف المتغيرات القياسية بدأ من وضع الصيغة الرياضية التي تُوجِبها يُحدد شكل المعادلة القيّمة، وِتراها بين المتغيرات أو المتغيرات المستقلة أو ما تُعرَف بالمتغيرات الموضوعية (Explained Variables) أو المتغيرات الموضوعية أو المعتمدة.

وثُقوم الدراسة على أساس قِياس أثر عمليات الانتداج المصرفية في مُؤسّرات سوق نيويورك للأوراق المالية، إذ يُمثل المتغير المستقل مُؤسّر عدد الانتداجات المصرفية، فِي حين، تُمثل مُؤسّرات سوق الأوراق المالية - مُؤسّر القيمة السوقية - حُجم التداول - عدد الشركات - معدل دوران السهم (المؤسّر المركب) - المتغيرات الثابتة أو المعتمدة.

ثانياً: توصيف النموذج الاقتصادي

تعد عملية توصيف النموذج توظِف خطوة مهمة لبناء أي مُؤسَّر قياسي سوَاء أكّان هذا النموذج معادلة متفرّدة أو موضوعة على وِفق منطق النظريَة الاقتصادية وِرَاجا على النَحو الأَتي:

أ- المتغير المستقل

ب- المتغيرات (المعتمدة)

تُتمَّل هذه المتغيرات بمَؤسّرات أداء سوق نيويورك للأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، وِيمكن عَرض هذه المتغيرات على النَحو الآتي:

1- مُؤسّر القيمة السوقية (Y1): يُمثل هذا المؤسّر إجمالي القيمة السوقية لأَسس الشركات المُدرجة في سوق نيويورك للأوراق المالية، وِيُعد هذا المؤسّر انكماحاً لَتحجج السهم.

2- حُجم التداول (Y2): يُشير هذا المؤسّر إلى قيمة إجمالي الأَسس التي تُداولها في سوق نيويورك للأوراق المالية، وِيُعَكس هذا المؤسّر سِلَة حُجم التداول السهم.

3- مُؤسّر معدل دوران السهم (Y3): يُشير هذا المؤسّر إلى النسبة المُؤثرة لِتحجج أسس الشركات المُدرجة في سوق نيويورك للأوراق المالية، وِيُمكن حساب هذا المؤسّر عن طريق قَسّمة إجمالي حجم التداول على إجمالي القيمة السوقية.

4- مؤسّر عدد الشركات (Y4): يُشير هذا المؤسّر إلى عدد الشركات المُدرجة في سوق نيويورك للأوراق المالية.

5- مؤسّر العام لأَسس الأَسماح (Y5): يُمثل، تحديداً، مؤسّر السوق العام (المؤسّر المركب) الخاص بسوق نيويورك للأوراق المالية، إذ يُعَكس هذا المؤسّر إجمالي السهم المالي الذي يُتَبُع بعدد أسعار مُؤسّرات من الأَسس المصدرة لِلشركات في السوق المالي.

ثالثاً: صياغة النموذج القياسي وِنهيِمة البيانات

اعتماداً على توصيف النموذج القياسي وِتحديد المتغيرات المستقلة والمتغيرات المعتمدة الممثِلة بمُؤسّرات سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية (1990 – 2010) تُصياغة عدد من النماذج القياسية وِعلى النَحو الآتي:

1- النموذج الخاص بمُؤسّر القيمة السوقية.

2- النموذج على إِن مؤسّر القيمة السوقية دَالة في مؤسّر عدد الانتداجات المصرفية.

إذ أن: 

Y1 = f(X1)

Y1 = مؤسّر القيمة السوقية

X1 = مؤسّر عدد الانتداجات المصرفية
والصيغة الخطية لهذه الدالة يعبر عنها بالاتي:

\[ Y_1 = B_0 + B_1X_1 + u_i \]

إذ أن:
- المتغير العشوائي: \( u_i \)
- معلمات النموذج: \((B_0, B_1, \ldots)\)

ب- النموذج الخاص بميزة حجم التداول (2)
يشير هذا النموذج إلى إن حجم التداول دالة في مؤشر عدد الاندماجات المصرفي وعلى النحو الآتي:

\[ Y_2 = f(X_1) \]

إذ أن:
- حجم التداول \( Y_2 \)
والصيغة الخطية لهذه الدالة يعبر عنها بالاتي:

\[ Y_2 = B_0 + B_1X_1 + u_i \]

ج- النموذج الخاص بمعدل دوران السهم (3)
يشير هذا النموذج إلى إن معدل دوران السهم هو دالة في مؤشر عدد الاندماجات المصرفي وعلى النحو الآتي:

\[ Y_3 = f(X_1) \]

إذ أن:
- معدل دوران السهم \( Y_3 \)
والصيغة الخطية لهذه الدالة يمكن التعبير عنها بالاتي:

\[ Y_3 = B_0 + B_1X_1 + u_i \]

د- النموذج الخاص بمعدل الشركات (4)
يشير هذا النموذج إلى إن مؤشر عدد الشركات هو دالة في مؤشر عدد الاندماجات المصرفي وعلى النحو الآتي:

\[ Y_4 = f(X_1) \]

إذ أن:
- عدد الشركات \( Y_4 \)
والصيغة الخطية لهذه الدالة يمكن التعبير عنها بالاتي:

\[ Y_4 = B_0 + B_1X_1 + u_i \]

د- النموذج الخاص بالمؤشر العام (5)
ويشير هذا النموذج إلى إن المؤشر العام (المؤشر المركب للسوق) دالة في مؤشر عدد الاندماجات المصرفي وعلى النحو الآتي:

\[ Y_5 = f(X_1) \]

إذ أن:
- المؤشر العام المركب \( Y_5 \)
والصيغة الخطية لهذه الدالة يمكن التعبير عنها بالاتي:

\[ Y_5 = B_0 + B_1X_1 + u_i \]
رابعًا : قياس وتحليل أثر عمليات الاندماج المصرفي في مؤشرات سوق نيويورك للأوراق المالية للمدة (1990 – 2010)

تم قياس اثر موثر عدد الاندماج المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية على مؤشرات سوق نيويورك للأوراق المالية بالإضافة إلى البيانات الواردة في الجدولين (2.1) وقد استخدم برنامج (SPSS) في تقييم العلاقة بين متغيرات الدراسة. وقد تم حذف بعض المؤشرات الخاصة بسوق نيويورك للأوراق المالية نتيجة ضعف النتائج الإحصائية. وكانت النتائج على النحو الآتي:

1. قياس وتحليل أثر عمليات الاندماج المصرفي في مؤشر القيمة السوقية للمدة (1990 - 2010)

\[
Y_1 = 28939 - 37.0 X_1 \\
t: (7.51) \quad (3.77 - ) \\
R^2 = 43\% \quad F = 14.21 \\
R^2 = 40\% 
\]

تبنى نتائج التقدير أعلاه ثبوت معنوية الدالة كل عن مستوي معنوية (1%) وذلك بحسب اختبار (F) والبالغة (0.001) (14.21) مقارة بقيمتها الجدولية والبالغة (8.29) ، ويشير اختبار (F) إلى التأثير المعنوي الكبير للاندماج المستقل (مؤشر الاندماج المصرفي) على مؤشر القيمة السوقية في سوق نيويورك للأوراق المالية (NYSE) عند مستوي معنوية (1%) إذا بلغت قيمة (Y1) القيمة المحسوبة نحو (3.77) مقارة بقيمتها الجدولية والبالغة (2.528) مما يدل على حجم التأثير في مؤشر القيمة السوقية لسوق الأوراق المالية الأمريكي. وقد أظهرت قيمة (R2) القيمة التفسيرية للنموذج المقدر، إذ استطاع التغير المستقل تقدير ما يقارب (43%) من التغيرات الحاصلة بالمغفر المعتمد (Y1) والمتغير (57%) يرجع إلى عوامل أخرى لم تضمنها النموذج. هذا ما زوده قيمة (R2) القيمة التفسيرية للنموذج المقدر (20%) وما زوده عدم الإبلاغ عن التغيرات الحاصلة بالمغفر المعتمد (Y1) إلى أن البحث يتناول أثر موثر الاندماج المصرفي على مؤشرات سوق الأوراق المالية فقط.

2. قياس وتحليل أثر عمليات الاندماج المصرفي في مؤشر حجم التداول للمدة (1990 - 2010)

\[
Y_2 = 40756 - 56.8 X_1 \\
t: (5.81) \quad (3.18 - ) \\
R^2 = 35\% \quad F = 10.08 \\
R^2 = 31\% 
\]

تبنى نتائج التقدير أعلاه ثبوت معنوية الدالة كل عن مستوي معنوية (1%) وذلك بحسب اختبار (F) والبالغة (0.001) (10.08) مقارة بقيمتها الجدولية والبالغة (8.29) ، ويشير اختبار (F) إلى التأثير المعنوي الكبير للاندماج المستقل (مؤشر الاندماج المصرفي) على مؤشر حجم التداول في سوق نيويورك للأوراق المالية (NYSE) عند مستوي معنوية (1%) إذا بلغت قيمة (Y1) القيمة المحسوبة نحو (3.18) مقارة بقيمتها الجدولية والبالغة (2.528) مما يدل على حجم التأثير الكبير لعدد الاندماجات في مؤشر حجم التداول لسوق الأوراق المالية الأمريكي. وقد أظهرت قيمة (R2) القيمة التفسيرية المتواضعة للنموذج، إذ استطاع التغير المستقل تقدير ما يقارب (35%) من التغيرات الحاصلة بالمغفر المعتمد (Y1).

3. قياس وتحليل أثر عمليات الاندماج المصرفي في مؤشر عدد الشركات للمدة (1990 - 2010)

\[
Y_4 = 2720 - 0.15 X_1 \\
t: (11.34) \quad (2.24 - ) \\
R^2 = 55\% \quad F = 6.0 \\
R^2 = 50\% 
\]

تبنى نتائج التقدير أعلاه ثبوت معنوية الدالة كل عن مستوي معنوية (5%) وذلك بحسب اختبار (F) والبالغة (6.0) مقارة بقيمتها الجدولية والبالغة (4.41) ، ويشير اختبار (F) إلى التأثير المعنوي الكبير للاندماج المستقل (مؤشر الاندماج المصرفي) على مؤشر عدد الشركات المسجلة في سوق نيويورك للأوراق المالية (NYSE) عند مستوي معنوية (5%) إذا بلغت قيمة (Y1) القيمة المحسوبة نحو (2.24) مقارة بقيمتها الجدولية والبالغة (1.725) مما يدل على حجم التأثير الكبير لعدد الاندماجات المصرفي في مؤشر عدد الشركات لسوق الأوراق المالية الأمريكي. وقد أظهرت قيمة (R2) القيمة التفسيرية المتواضعة للنموذج، إذ استطاع التغير المستقل تقدير ما يقارب (55%) فقط من التغيرات الحاصلة بالمغفر المعتمد (Y1) والمتغير (45%) يرجع إلى عوامل أخرى لم تضمنها النموذج.

\[ Y_t = 11243 - 14.0 X_t \]
\[ t: (8.06) \quad (3.95) \]
\[ R^2 = 45 \% \quad F = 15.62 \]
\[ R^2 = 42 \% \]

تم تنفيذ التقدير أعلاه لجهاز معروفة الدالة ككل عند مستوى معنوية (1%) وذلك بحساب اختبار (F) والبالغة (15.62) و (42 %) مقارنة بقيمتها الجدلية والبالغة (8.29)، ويشير اختبار (F) إلى التأثير المعنوي والكبيرة المتغير المستقل (الاندماج المصرفي) على الأوراق المالية في سوق نيويورك للاوراق المالية (NYSE) عند مستوى معنوية (1%) إذ بلغت قيمة (R²) المحسوبة نحو (3.95) مقارنة بقيمتها الجدلية والبالغة (2.528) مما يدل على حجم التأثير الكبير في المؤشر المركب لسوق الأوراق المالية الأمريكية. وقد أظهرت قيمة (R²) البالغة (45%) الفئة التفسيرية للنموذج المقدر، إذ استطاع المتغير المستقل تقدير ما يقارب (45%) من النتائج الخالية بالمتغير المعطى (Yt)، والمتبقي (55%) يرجع إلى عوامل أخرى لتشملها التموزج. وهذا ما عززه قيمة (R²) البالغة (42%).

من النماذج القياسية أن التأثير المعنوي أن لا تأثير معنوي لمؤشر اندماج الأسواق المصرية على معظم مؤشرات سوق نيويورك للاوراق المالية (NYSE) إذ استطاع هذا المؤشر أن يؤثر بムؤشرات (القيمة السوقية، حجم التداول، عدد الشركات، ومؤشر العام أو المركب)، أي أن مؤشر عدد الاندماجات استطاع التأثير على أربعة مؤشرات في هذا السوق من أصل خمسة مؤشرات وهذا يدل على حجم التأثير الكبير لمؤشر الاندماج المصري على سوق نيويورك للاوراق المالية.

الاستنتاجات والتنبؤات:

أولا: الاستنتاجات:

1. تتحج عمليات الاندماج المصرفي فرصة توفير التمويلات الضخمة اللازمة لمختلف القطاعات الاقتصادية والمساهمة المباشرة وغير المباشرة في دعم عمليات التوسع والانثار وفتح قنوات استثمارية ذات فائدة تمتد أشمل أورك.
2. توفر عمليات الاندماج فرصة لخفض التكاليف الثانوية المتغيرة. إذ يتم توزيعها بعد عملية الدمج على عدد أكبر من العملاء ضعف الأهمية الكبيرة زيادة القيمة المالية لسهم المصرف الدائمة.
3. شهدت عمليات الاندماج المصري في الولايات المتحدة المدنية تبدوا في مدينتها ارتفاعاً، ولكن بصورة عامة شهدت هذه المدنية وتنبؤات من القرن الماضي ارتفاعاً كبيراً في عدد الاندماجات المصري داخل الولايات المتحدة الأمريكية.
5. نتائج الاتصالات المصرية والامريكية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية والخطة التي قامت بتوفيرها لخزانة الامكانيات والاقتراض والاقتراض النسبي. في جميع مؤشراتها خلال عام 2010.
6. أثرت عمليات الاندماج المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية على معظم مؤشرات سوق الأوراق المالية في ظل هذه الزمنية الممتدة من عام 1990 إلى عام 2010، هذا ما أثبت النتائج الاقتصادية في تجارب القياسية المفيدة.

ثانيا: التوصيات:

1. ضرورة وضع الإستراتيجيات والتخطيط اللازمة لملعبات الاندماج المصرفي ويجب أن تكون هناك دراسة مفصلة لتحقيق الاقتراض، لكي تمكن الشركات من المناقشة المحتملة، وتسهيل العمليات التجارية وتحقيق الربح المحتملي.
2. ضرورة القيام بمهام الاستفادة والتطور داخل أي بلد إضافة إلى زيادة عمليات التمويل لمواجهة التحديات كبيرة في ظل المناقشات الثقافية بشأن البيئة المصرفية والسياسية، مما يجعل ضرورة التقييم عمليات الاندماج المصرفي إمارة غاية في الأهمية في الوقت الراهن.
ضرورة التقييد بمقرارات لجنة بازل وفرمت النماذج لأي دولة أو مؤسسة مصرفية وخاصة المؤسسات المصرفية العامة في الولايات المتحدة الأمريكية التحليل والتلاعب في مضمون وفروع هذه البنوك. والسعي إلى زيادة الرقابة المصرفية من قبل المصارف المركزية على كافة المصارف العاملة داخل أي بلد.

لا يعود النتائج إلى مراقبة التغييرات في القطاع المصرفي، ولكنها على أي خلل في جميع مفاصل هذا القطاع وذلك للتحوط على الأموال من الأفراد الذين قد تخصص بهم القطاع الحيوي داخل الولايات المتحدة الأمريكية. 

يضطلع القطاع المصرفي بدوره بالأنشطة داخل الولايات المتحدة الأمريكية لما هو من أسبابه وتأثيرها مع جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى ضمن النشاط الكبير الذي يضمن لنا هذا القطاع وبالتالي من ضروري السعي إلى إيجاد تواقيع من التشريعات والقوانين تضمن تطبيق واللزم هذه المصارف بالمعايير الدولية – وقد تحقق الأمر بنسبة الاختيارات القانونية وكمية أساليب المال – من جهة، والسعي إلى رفع باقي القطاعات الاقتصادية بجميع ما تحتاجه من

المصادر

أولا: المصادر العربية (الكتب والبحوث)

1- العلائي ، محمد عادل علي , التحالف الإقليمي للأسواق المالية , بيت الحكمة , بغداد , الطبعة الأولى , 2002.
2- عبد العزيز , سمير محمد , السياسات الاقتصادية للتنمية , الطبعة الأولى , مركز الإسكندرية للكتب , مصر , 2004.
3- المهندسي , عبد المجيد , التحليل الفني للأسواق المالية , الطبعة الثانية , دار البلاغ للنشر والتوزيع , جمهورية مصر العربية , 2005.
4- مطر , محمد , الإنجازات الحديثة في التحليل الحسابي والاقتصادي ، دار نشر للنشر , الطبعة الأولى , عمان , الأردن , 2003.
5- الموسي , حيدر بوس , المصارف الإسلامية , الطبعة الأولى , دار النشر والنشر والتوزيع , عمان – الأردن , 2011.
6- فضف ، أحمد , التحلل المالي والتملك المصرفي في البلدان العربية , معهد بنكبحatori , لبنان , 2008.
7- ملحم ، مهدي فضل ، الاندماج والتملك المصرفي , مجلة البنوك في الأردن , المجلد الثالث والعشرون , العدد الأول , كانون الثاني , 2008.

ثانيا: المصادر الأجنبية (الكتب والبحوث)

2- Brian , Coyle , Mergers and Acquisitions , printed by (WBC) Book Manufactures , Bridgend Chartered Institute of Bankers , 2005.

165

1- (www.globalinvnet.com )
2- ( www.etrade.wallst.com/ vi/stock/charts.)
4- المواقع الالكترونية للهيئة الفيدرالية (FDIC)